

Distr.: General
26 February 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

زامبيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - مقدمة

١- تُقدم هذه الوثيقة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ وبيان الرؤساء ٢/٩. وتتضمن هذه الوثيقة المسائل التي لم تُتناول على نحو كافٍ أثناء الحوار التفاعلي للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتسلط الوثيقة الضوء أيضاً على آراء زامبيا وعلى بعض التوصيات التي قُدمت أثناء الحوار التفاعلي.

ثانياً - ارتفاع معدل الوفيات

٢- أحرزت زامبيا تقدماً في الحد من وفيات الأمومة، إذ تشير الأرقام بوضوح إلى انخفاض معدل وفيات الأمومة من ٧٢٩ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠١ إلى ٥٩١ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٧. وارتفعت نسبة الولادات داخل المؤسسات من ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويُتوقع أن تبين نتائج الدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية المقبلة، المقرر إنجازها في وقت قريب، تواصل الانخفاض في معدل وفيات الأمومة.

٣- ووضعت الحكومة سياسات وخططاً استراتيجية، منها السياسة الوطنية للصحة الإنجابية؛ وحرارة الطريق المتعلقة بصحة الأم والمواليد والأطفال؛ وتوصيات العدّ التنازلي لزامبيا؛ واستراتيجية الاتصال بشأن صحة الأم والمواليد والأطفال؛ والمبادئ التوجيهية الشاملة للرعاية في حالة الإجهاض؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمومة المأمونة؛ والمبادئ التوجيهية لتنظيم الأسرة؛ والمبادئ التوجيهية بشأن العنف الجنسي والجسدي، وتعميم خطة عمل ما بوتو.

٤- **تطوير الهياكل الأساسية:** في إطار التصدي للتحدي المطروح في مجال الهياكل الأساسية، تعكف زامبيا على تحديث بعض العيادات وتحويلها إلى مستشفيات في كل من لوساكا ومقاطعات حزام النحاس، وعلى بناء ستة وعشرين مستشفى (٢٦) في مقاطعات أخرى. وستوفر المستشفيات الجديدة أجنحة وعنابر للولادة. ومن ثم ستتاح للحوامل اللاتي يعانين من مضاعفات الحمل فرصة أفضل للحصول على خدمات الطوارئ.

٥- **الموارد البشرية:** أُتخذت تدابير أخرى، منها خطة الاحتفاظ بالعمال الصحيين في زامبيا، وهي برنامج يقدم مزيداً من الحوافز للعمال الصحيين في المناطق النائية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن ثمرات هذا البرنامج توافر الأطباء في معظم مستشفيات المقاطعات.

٦- **الأفرقة المجتمعية:** تشجع الحكومة أفرقة العمل المعنية بالأمومة المأمونة، وتضطلع هذه الأفرقة بمهمة توعية المجتمع بعلامات الخطر المتعلقة بالحمل وبأهمية الولادة في المرافق الصحية.

- ٧- **استعراض وفيات الأمومة:** تعمل الحكومة أيضاً على تعزيز عمليات استعراض وفيات الأمومة على جميع المستويات، من المجتمع إلى المرافق الصحية. وتغطي عمليات الاستعراض سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى وفاة المرأة الحامل بداية من المجتمع وانتهاءً بالمرافق الصحية.
- ٨- **تأمين سلع الصحة الإنجابية:** شكّلت زامبيا لجنة تأمين سلع الصحة الإنجابية. وتُعنى هذه اللجنة بتخطيط الموارد وإتاحتها بما يكفل توافر سلع الصحة الإنجابية، مثل الوسائل والأدوات والأدوية والإمدادات الأخرى المتعلقة بتنظيم الأسرة.
- ٩- **الرعاية التوليدية ورعاية المواليد:** تعكف وزارة الصحة على تعزيز الرعاية التوليدية، وذلك بتجهيز مرافق مختارة في كل مقاطعة لكي تتصدى بفعالية لعلاج مضاعفات الحمل. وتشمل مشاريع تعزيز الرعاية التوليدية ورعاية المواليد توفير المعدات اللازمة لعلاج المضاعفات في مراكز صحية مختارة وفي المستشفيات، وتدريب مقدمي الخدمات الصحية على علاج المضاعفات، وتحديد المرافق الصحية بما يمكن من إجراء الولادات فيها، وإقامة دور لرعاية الأمهات.
- ١٠- **حملة للتعجيل بخفض معدل وفيات الأمومة:** أطلقت زامبيا حملة للتعجيل بخفض معدل وفيات الأمومة، وبدأت أنشطة المتابعة الرامية إلى دعم عمليات التدخل لإنقاذ الحياة. وتهدف هذه المبادرة إلى الأخذ بنهج مركز لتعظيم المحافظة على حياة النساء، والاستفادة من نهج متعدد القطاعات تشارك فيه أطراف من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ثالثاً- التصديق على المعاهدات الدولية وإدراجها في القوانين المحلية

- ١١- لا تزال زامبيا ملتزمة بالتصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان، وقد بدأت بالفعل مشاورات داخلية في إطار عملية التصديق. وتعكف زامبيا حالياً على إجراء حصر لجميع معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها زامبيا من أجل إدراجها في القوانين المحلية.

رابعاً- مكافحة الفساد

- ١٢- واصلت الحكومة دعم أعمال لجنة مكافحة الفساد. وقد تلقت اللجنة في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٣٣٧ تقريراً مقابل ٢٢٨ تقريراً وردت في عام ٢٠١١. ولم يتضمن ١٥٩٦ تقريراً من هذه التقارير عناصر فساد، مقابل ٩١٩ تقريراً في عام ٢٠١١. وقُدمت المشورة إلى مختلف الجهات المقدمة للمعلومات بشأن الطريقة المثلى لمتابعة القضايا.
- ١٣- وفي عام ٢٠١٢، تضمن ٧٤١ تقريراً عناصر فساد، وأحيل ٤٨٤ تقريراً منها للتحقيق. ولم يتضمن ٢٥٧ تقريراً تفاصيل كافية عن جرائم فساد قد تكرر إجراء تحقيقات

بشأنها، ولذلك لم تُتخذ إجراءات إضافية في هذا الشأن وقُدمت المشورة بناءً على ذلك. غير أن بعض هذه الحالات أُحيل إلى المؤسسات المختصة لاتخاذ إجراء إداري بشأنها.

١٤- وفي نهاية العام، كانت ٧٣٣ حالة قيد التحقيق، في حين بلغ عدد الحالات المنظورة أمام المحاكم ٨٧ حالة. وسجلت اللجنة ٣١ حالة اعتقال على مستوى البلد خلال العام، في حين سُجلت ١٣ حالة إدانة وتسع حالات تبرئة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ٤٤ حالة في مرحلة المحاكمة، وتسع حالات في مرحلة الاستئناف، وثمان حالات بانتظار صدور أحكام، وأربع حالات في مرحلة تحضير الدفاع، وحالة واحدة فقط بانتظار قرار إداري. وقد سُجل خلال العام سحب قضيتين فقط.

١٥- يتضح مما تقدم أن اللجنة تعمل دون كلل من أجل حماية الجمهور من الفساد، وستواصل ذلك.

خامساً- القانون العرفي وحقوق المرأة

١٦- كانت العلاقة بين القانون العرفي وحقوق المرأة موضوع مناقشات في إطار عملية الإصلاح الدستوري الجارية. واتفقت جميع الجهات المعنية بشكل عام على ضرورة حصول جميع الأشخاص على نفس الحقوق دون أي تمييز. وبناءً على ذلك، اقترح مشروع الدستور القضاء الكامل على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الذي ينطوي عليه قانون الأحوال الشخصية على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من دستور زامبيا الحالي.

١٧- وبدأت لجنة تطوير القانون في زامبيا تنفيذ مشروع لتنظيم الجانب المتعلق بالزواج في القانون العرفي. وقد تبين للجنة أن مجال الزواج التقليدي أرض خصبة للتمييز ضد النساء والأطفال، نظراً إلى اختلاف النهج التي تتخذها الجماعات الإثنية المختلفة في عقد الزواج وفسخه. ويعني هذا الوضع الهلامي أن الزيجات تتأثر بتوجه الجماعة الإثنية نحو الانتساب إلى الأم أو إلى الأب أو إلى الاثنين معاً. وكان غياب الاتساق عاملاً رئيسياً في فشل القانون العرفي في حماية الأطراف في هذه الزيجات، ولا سيما النساء.

١٨- واستهدف المشروع رسم خيوط عامة تتخلل إجراءات عقد الزواج العرفي، فضلاً عن توحيد مختلف الإجراءات الرسمية من أجل وضع قانون موحد يسري في جميع أنحاء البلد. وشمل ذلك مراجعة ممارسات الجماعات الإثنية الرئيسية من أجل تحديد شكل ومحتوى قانون ينظم الزيجات العرفية. وحُدّد أيضاً مجال الإرث بلا وصية كأحد العوامل التي تدم التمييز، ولذلك بدأت عملية مراجعة لقانون الإرث بلا وصية (الباب ٥٩ من قوانين زامبيا). وكان الهدف من المراجعة هو تقييم الطريقة التي عالج بها القانون العيوب السابقة للقانون العرفي في مجال الإرث. ويُتوقع إجراء تغييرات في وقت قريب.

سادساً - الفقر

١٩ - اتخذت الحكومة عدة تدابير لتقديم المساعدة إلى الأسر الضعيفة التي تنتمي إلى أفقر الشرائح. ويُلاحظ بشكل خاص أن عدد المستفيدين من برنامج المساعدة من أجل الرفاه العام ما فتئ يزداد من وقت بدء تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٩ حتى الآن. وهذا البرنامج هو أحد برامج المساعدة الاجتماعية الرئيسية. ويهدف إلى ما يلي:

(أ) مساعدة أضعف فئات المجتمع على تلبية احتياجاتها الأساسية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والمأوى؛

(ب) تعزيز قدرة المجتمع على وضع مبادرات محلية ومبادرات مدعومة من جهات خارجية من أجل التغلب على مشكلتي الفقر المدقع والضعف.

٢٠ - ووضعت الحكومة أيضاً برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية، وهو برنامج يتم في إطاره دفع مبالغ غير قائمة على الاشتراكات إلى الأفراد أو الأسر المعيشية. ويستهدف هذا البرنامج نسبة الـ ١٠ في المائة من الأسر المعيشية الأشد فقراً في أي مجتمع معين والتي تستوفي معايير الأهلية. ويُنفذ هذا البرنامج منذ عام ٢٠٠٣، وتشير الأدلة إلى نجاحه في المساعدة على الحد من الفقر.

سابعاً - مرض الإيدز والعدوى بفيروسه

٢١ - أُتخذت تدابير للوقاية من مرض الإيدز والعدوى بفيروسه ومن الأمراض الأخرى المنقولة جنسياً. واتخذت زامبيا أيضاً تدابير لتثقيف الفئات المعرضة لمخاطر عالية، والأطفال، والمراهقين، فضلاً عن عامة الجمهور، بشأن طرق انتقال مرض الإيدز والعدوى بفيروسه. ومن التدابير التي اتخذتها الحكومة للوقاية من مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وذلك بفحص الأمهات أثناء زيارات الرعاية في فترة الحمل لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وبإجراء اختبار تحري الفيروس للطفل. كما تُجري الحكومة للحوامل اختبار تحري مرض الزهري والعدوى المنقولة جنسياً من أجل وقاية الأطفال من العدوى. كما عززت الحكومة أنشطة التوعية بمخاطر مرض الإيدز والعدوى بفيروسه وسبل انتقاله عن طريق الاتصال المباشر في الأماكن العامة، وكذلك باستخدام وسائل الإعلام. وتقوم الحكومة حالياً بتوزيع العوازل الذكرية مجاناً، وتقديم العلاج من العدوى المنقولة جنسياً وفيروس الإيدز كتدبير وقائي. وأنشئت في المدارس أنديّة مختلفة لمكافحة الإيدز، كما أنشأت الحكومة رقماً هاتفياً مباشراً ومجانياً لتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

٢٢- واتخذت الحكومة تدابير لضمان الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية بتكلفة ميسورة. وتنفذ حالياً سياسة لتوفير الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية في المؤسسات العامة، مما يمكن الجمهور من الحصول على هذه الأدوية مجاناً دون دفع أية رسوم. وجرى أيضاً توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة والقطاع الخاص لتوفير الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية مجاناً للمرضى.

٢٣- وكثفت الحكومة أيضاً جهودها الرامية إلى مكافحة انتشار مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، وعززت السياسة المتعلقة بتوفير العوازل الذكرية وتشجيع استخدامها. وتقدم الحكومة هذه العوازل مجاناً في المرافق الصحية العامة وتشجع أيضاً الذكور على الختان من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية من أجل مكافحة انتشار مرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

٢٤- واتخذت زامبيا كذلك تدابير لمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه من خلال البرامج الإعلامية. ونفذت الحكومة، من خلال وزارة الصحة، برامج للتوعية، وكثفت حملات تقديم المشورة الطوعية. وكانت أندية مكافحة الإيدز المدرسية مفيدة في ضمان وصول المعلومات المتعلقة بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه إلى الشباب في المدارس. وحقق الخط الهاتفي المجاني رقم ٩٩٠، الذي أنشئ لتقديم المساعدة بشأن مسائل مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، نتائج فعالة في ضمان حصول الجمهور على معلومات في هذا المجال.

٢٥- وتعكف زامبيا أيضاً على تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه، وتراعي بشكل خاص احتياجات الأرامل والأيتام المصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وتشمل التدابير المتخذة تدريب مقدمي الرعاية في المنازل والعاملين الصحيين الذين يقدمون الرعاية المنزلية وخدمات الدعم. وتقدم هذه الخدمات مجاناً للجميع دون تمييز.

ثامناً - تسجيل المواليد

٢٦- تلاحظ زامبيا الشواغل التي أثّرت بشأن تسجيل المواليد. وتؤكد أنها لا تزال ملتزمة بتشجيع تسجيل المواليد في البلد، وأنها اتخذت بالفعل بعض التدابير في هذا الصدد، منها ما يلي:

(أ) حملات التوعية بأهمية تسجيل المواليد على نطاق البلد، بدعم من الشركاء المتعاونين، مثل اليونيسيف ومنظمة الخطة الدولية؛

(ب) إشراك القيادات التقليدية في تسجيل الأطفال المواليد في مجتمعاتهم المحلية، وذلك بإعادة سجلات القرية إلى مقر مشيخة القرية؛

(ج) تنمية قدرات إدارة السجل المدني، بتقديم التدريب وتوفير الحواسيب ووسائل النقل.

٢٧- وتعكف الإدارة الوطنية للتسجيل والجوازات والجنسية، التابعة لوزارة الداخلية، والمسؤولة عن تسجيل المواليد، على إعادة تصميم أساليب عملها من أجل تحسين عملية تقديم الخدمات. ولتحقيق هذه الغاية، يجري إنشاء نظام تسجيل وطني متكامل في إطار عملية دعم العملية الانتخابية في زامبيا.

٢٨- ويُعد نظام تسجيل المواليد أحد النظم الفرعية الرئيسية التي ينبغي تطويرها وإدماجها في النظام المتكامل. وسيُصمم هذا النظام الفرعي بحيث يرتبط بسجل مواليد وزارة الصحة. ويُنشأ النظام المتكامل، سيكون من الممكن تحسين عملية التسجيل في المناطق الريفية، حيث سيجمع الموظفون هذه المعلومات بشكل منتظم من أجل تحديث النظام الرئيسي. وجرى تعيين مزيد من الموظفين بهدف تعزيز ملاك الموظفين في المقاطعة، وكُلف موظف في كل مقاطعة بمهام التسجيل في المناطق الريفية.

٢٩- ونظرت لجنة تطوير القانون في زامبيا، في إطار عملية الاستعراض التي تجرّبها، في قانون تسجيل المواليد والوفيات. وأولي اهتمام خاص للأحكام ذات الصلة بالعقبات المالية التي تعوق عملية تسجيل المواليد فوراً بعد الولادة.

٣٠- وعلاوة على ذلك، يجري النظر في عدة مقترحات في إطار عملية مراجعة الدستور، منها مقترح بشأن تسجيل المواليد. وفي هذا الصدد، ينص مشروع الدستور، في المادة ٥٥(أ) منه، على حق كل طفل في الحصول على اسم وجنسية منذ ولادته وفي تسجيله في سجلات المواليد.

تاسعاً- مشروع قانون حرية الإعلام والقيود المفروضة على الصحافة

٣١- أعدت وزارة الإعلام والإذاعة مشروع قانون النفاذ إلى المعلومات (المشار إليه سابقاً باسم مشروع قانون حرية الإعلام)، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية التي تشمل العاملين في مجال الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والبنك الدولي، والدوائر العلمية، والوزارات الحكومية الأخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أقرت وزارة العدل مشروع القانون. وتعكف حالياً وزارة الإعلام والإذاعة على إجراء مزيد من المشاورات مع الجهات المعنية بشأن محتويات مشروع القانون قبل إحالته في نهاية الأمر إلى البرلمان لاعتماده. ويُتوقع أن يُحال مشروع القانون إلى البرلمان في غضون الأشهر القليلة القادمة.

٣٢- وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على الصحافة، تود الحكومة أن تبين أنها تقرر وتقبل مبدأ التنظيم الذاتي للإعلام، وأنها لا تفرض قيوداً على الصحافة. وعملاً بهذا الالتزام، أنشأت وزارة الإعلام والإذاعة في تموز/يوليه ٢٠١٢ المجلس الإعلامي لزامبيا، وهو هيئة إعلامية ذاتية التنظيم. ولا تؤدي الحكومة أي دور في أعمال هذا المجلس ولن تتدخل فيها. وقد اجتمعت المؤسسات الإعلامية واتفقت على تمويل المجلس.

عاشراً - بيان توضيحي بشأن التوصيات التي لم تحظ بتأييد زامبيا

٣٣- ستُبقى زامبيا على التزامها بحماية حقوق جميع المواطنين دون أي شكل من أشكال التمييز. ولذلك، من المهم تقديم مذكرة توضيحية بأسباب رفض زامبيا لبعض التوصيات التي يُزعم أنها تهدف إلى تعزيز المعاملة المتساوية لجميع الأشخاص دون أي تمييز. وقد رفضت زامبيا بعض التوصيات لا لعدم التزامها بحماية حقوق الإنسان المكفولة لمواطنيها وإنما لأن قبول تلك التوصيات يرتبط في بعض الحالات بنتائج عملية مراجعة الدستور الجارية. فمثلاً، اتضح من المشاورات التي جرت أن غالبية مواطني زامبيا يرغبون في إدراج عقوبة الإعدام في نظام العقوبات في البلد. وتؤكد الحكومة إيمانها بالديمقراطية وحرصها على احترام رغبات الشعب في هذا الصدد رغم أن موقف الحكومة بشأن هذه المسألة قد يكون مختلفاً.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، ليس بوسع زامبيا في الوقت الراهن أن توافق على التصديق على بعض المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نظراً إلى الأسباب المذكورة أعلاه.